بالطاهر انتهى لكن لا يصح الدليل لان الكلام فيما حل من الاطعمة لا في الطاهر منها فتامل قوله اي حيوان كذا في خط المولف مرفوع ومقتضى القواعد ان يكون منصوبا لانه مستثنى من كلام تام موجب ولذا ما بعده تامل مرحومي ويمكن الجواب عن المولف بان يكون قوله اي حيوان منصوبا بما على لغة ربيعة لانهم يعمون المنصوب بصورة المرفوع او ان قول المص فهو حلال مضمن للنفي اي لا يحرم فلا اعتراض فتامل قوله ما دب اي حي ودرج اي مات قوله وعمل بتسميتهم له اي فان سموه باسم حيوان حلال حل او حرام حرم شرح الروض قوله والحمار معطوف على البغل قوله وكنيته ابو زياد وكنيته ايضا ابو جابر ومن عاداته اذا تم رابحة الاسد القى نفسه عليه من الخوف قوله يا وي الى عوا ابنا جنسه العوا الصياح ومياحه يشبه صياح الصبيان قوله وكسرهو بفتح النون اشهر من ضمها وكسرها قوله وبقر وحش هو وما بعده معطوف على الانعام اي مما ورد فيه النص بالحل بقر الخ وتعبيره بالوحشي لا لاخراج الاهلي بل لعطف الحمار عليه قوله وظبي وظبية انظر الحكمة في الجمع بينهما دون غيرهما من الحيوانات التي تحل والتي تحرم فانه اتفق يذبح الذكر عن الانثى بارادة الجنس فهلا اكتفى هنا بان توهم حل الذبح دون الانثى من البعيد قوله ضبعان بون عمران قال قوله اكلها على ما يدته وكان مشويا فاجدني اعافه اي اجد نفسي تكرهه قوله والكلب غير العقور الخ والذي اعتمده م ر حرمة قتله قوله لخنوسا بضم اوله مع فتح ثالثه اشهر من ضمه وبالمد وحلي ضم ثالثه مع القس قوله لعندليب وهو الهزار يفتح الهما وهو المعروف بالبلبل بضم الموحدتين قال على المحلي قوله واوز يفتح اوله وكسر ثانيه وهو ينبل البطة قوله وهو الظاهر يعتمد قوله اي يجب اساءة ان امكن فان تعذر ان يعبر بالوجوب كما هو اصح الوجهين في المسئلة قوله موتا مفعول لخاف قوله ولم يجد حلالا خرج به ما اذا وجده ووجد ملكا للغير لم يبذله فانه يقدم الميتة لعدم ضمانها واما لو وجد ماله الغير فقط فسياتي في تفصيل

تفصيل وهو ان الغير ان كان مضطرا ايضا فهو احق به والا اكل منها ضمنا له بالقيمة فان منعه منه قاتله فان قتله لم يضمنه قوله قبل اضطراره ظرف للحرمة اي التي كانت ثم عليه قبل اضطراره واما الان فحلال بل واجبة كما عرف فوصفها بالحرمة باعتبار ما كان كما في الاكراه على اكل ذلك اي على اكل الميتة فانه يكفي فيه الظن بخلاف الاكراه على غير الاكل من نحو اتلاف مال الغير فيشترط فيه على تحقيق اي على ما هدد به قوله يستثنى الخ اي لان اباحة الميتة رخصة فلا تناط بالمعاصي وعلة حتى يتوب اي بان يقلب طاعة او يقيم قوله غير متحانف لاثم قال البيضاوي غير مائل له ومنحرف اليه بان يأكلها تلذذا او مجاوزا حد الرخصة لقوله غير باغ ولا عاد قوله لزمه القيء ضعيف والمعتمد خلافه اي انه لا يلزمه القيء لعذر حال اكله فلا ينافي الاستقامة منه ولا ينافيه ما ذكره بعده لانه ما يبيح له الا بالاكراه بخلاف الميتة فان اكلها مباح له في الحالة المذكورة من غير اكراه فتامل قوله فعليه ان يتعاطى الخ هذا محله اذا لم يكن صائما فرضا والا فيحرم عليه لان اتمام صومه واجب فان كان في صوم نفل كان الاولى ترك القيء لانه تكره قطعه قال تعالى لا تبطلوا اعمالكم عبش اج قوله عند الياس منها اي من المعرفة قوله فانه لا يجوز ظاهره ولو لنبي اخر وهو كذلك كما في شرحهم قوله اجيب الخ هذا الجواب يفيد ان بقاءهم حقيقي وانهم يلذ لهم في القبر الحياة كما كانوا في الدنيا وفي كلام بعضهم ان موتهم يبقى معه اتصال للروح بالجسد خاص بهم تشترك ذلك معهم الى البعث فلا فرق بين ما قبل الدفن وما بعده قوله لا يجوز طعنها الخ قضيته ان الادمي المحترم والاوجه الاخذ باطلاقهم وعلل امتناع طبخه وشيه حيث امكن اكله نيا والاجاز قوله والمحارب اي في قطع الطريق مر حومي قوله هو بين لغة صبيا وبالغ متقطع بتغير قوله فيما شبه بالصبي وهو المراة والخنثى والرقيق قوله ولو وجد مضطر الخ حاصل ما اشار اليه انه اذا وجد

Conference University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)